السياسة العامة الرمزية ودورها في الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان- العراق 1992-2023

م.د. سامان صالح فرجه، معهد بكرجو التقني، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية
Saman.salih@spu.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث دور السياسة العامة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك من خلال البحث المكتبي وتحليل المعلومات والمصادر ذات الصلة. وقد خلص البحث إلى أن للسياسة العامة الرمزية دوراً مؤثراً في الاستقرار السياسي.

ولإثبات فرضية البحث، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي بالإضافة إلى منهج تحليل النُظم. وقد توصل البحث في نتائجه إلى أن السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان العراق، وعلى مدار اثنين وثلاثين عاماً، قد أدت دوراً مهماً في الاستقرار السياسي رغم العقبات والتحديات التي واجهتها، وقد تجلى هذا الدور في جانبيه الإيجابي والسلبي على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة الرمزية، إقليم كوردستان، الاستقرار السياسي

تاريخ الاستلام 2026/4/22 **تأريخ قبول النشر** 2026/4/26

Symbolic Public Policy and its Role in Political Stability In the Kurdistan Region of Iraq 1992-2023

Dr. Saman Salih Faraj, Bakrjo Technical Institute, Sulaimani Polytechnic University, Sulaimani
Saman.salih@spu.edu.iq

Abstract:

This research examines the role of symbolic public policy in achieving political stability through desk research and analysis of relevant information and

sources. The research concludes that symbolic public policy plays a significant role in political stability.
To test the research hypothesis, the researcher employed descriptive, historical, and systems analysis methodologies. The findings indicate that symbolic public policy in the Kurdistan Region of Iraq, over a period of thirty-two years, has played a significant role in political stability despite the obstacles and challenges it has faced. This role has manifested itself in both its positive and negative aspects.
Keywords: Symbolic public policy, Kurdistan Region, political stability

المقدمة:

تُعدُّ السياسة العامة إحدى الآليات الأساسية التي تستخدمها الحكومات للتدخل في تشكيل البيئة الاجتماعية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف النظام السياسي المنشودة. وتتسم أعمال الحكومة بالتعدد والتنوع في مصادرها وطبيعتها، حيث تشمل مهامها المتعددة إنشاء وتنفيذ سياسة عامة رمزية تهدف إلى بناء منظومة من الرموز والمعاني التي تسهم في توحيد الرأي العام وتعزيز الدعم الشعبي للحكومة. غير أن عملية صنع السياسة العامة تتأثر بصورة حتمية بالأفكار والبيئات والقيم المتباينة لصانعي السياسات، مما يجعلها عرضة للتأثيرات الذاتية والموضوعية المختلفة. وهذا التأثر قد يحول دون تحقيق السياسة العامة لأهداف النظام السياسي بشكل كامل، خاصة الهدف الأساسي المتمثل في ضمان الاستقرار السياسي. انطلاقاً من هذه المعطيات، تأتي مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

– ما المقصود بالسياسة العامة الرمزية؟

– كيف تؤثر السياسة العامة الرمزية على الاستقرار السياسي وما آليات هذا التأثير؟

– ما واقع السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان وكيف تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي؟

فرضية البحث: بناءً على الإلمام بموضوع البحث واستناداً إلى المنهج المُتبع (تحليل النظم)، حيث إن لكل مخرجات النظام تغذية عكسية، تفترض الدراسة أن للسياسة العامة الرمزية – باعتبارها إحدى مخرجات عمل النظام – دوراً محورياً في الاستقرار السياسي، سواء أكان ذلك إيجابياً أم سلبياً.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في سد فجوة معرفية حول دور السياسة العامة الرمزية ودورها فى الاستقرار السياسي، إضافة إلى توفير معلومات مفيدة لصناع السياسات لتعزيز فهمهم لهذه العلاقة.

منهج البحث: بهدف الوصول إلى إجابة علمية لمشكلة البحث، اعتمدت الدراسة على عدة مناهج، أبرزها: المنهج الوصفي لوصف ظاهرة البحث كما هي في الواقع، والمنهج التاريخي لدراسة المراحل التاريخية لكابينات حكومات إقليم كوردستان والسياسات المُتبعة خلال تلك المراحل، إضافة إلى منهج تحليل النظم لفهم آلية عمل النظام ومخرجاته والتغذية العكسية.

هيكلية البحث: نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة المطالب وكل مطلب الى فرعين، بهذا الشكل:

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة الرمزية ودورها في الاستقرار السياسي

في هذا المطلب نقوم بدراسة ماهية السياسة العامة الرمزية وأنواعها، وذلك بهدف تحليل معمق لوظيفتها في ترسيخ الاستقرار السياسي، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: في ماهية السياسة العامة الرمزية

تحتل السياسة العامة الرمزية مكانة مهمة في دراسات السياسة العامة، حيث تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تشكيل التوجهات الاجتماعية. وبالرغم من افتقارها للآثار المادية المباشرة، إلا أن دورها أساسي في بناء الذاكرة الجماعية ونقل الرسائل الرمزية والقيمية للمجتمع. لذلك من الضروري فهم مفهوم الرمز واستخداماته السياسية أولاً.

يقصد بالرموز: اللغة، الإيماءات، والعلامات، والأشياء، والإشارات، والكلمات، الأشخاص، الحوادث، الحرب، المناطق، الأنهار، الجبال، الدين، الطريقة أو المذهب، الملابس، التمثال ...، يستخدمه الناس أو مجموعة من الأفراد للتعبير أو إعلان عن علاقة مشتركة وارتباط بالأرض والتاريخ والوطن، أو لاكتساب الفخر أو القوة، أو يستخدم كوسيلة لتفاهم فيما بينهم واعتبارها مقدسة (بركات 2019). لذلك، الرمز وسيلة يستخدمها الناس لنقل المعاني وبناء هوية مجتمعهم. والرموز لا تقتصر على الجوانب التاريخية والثقافية، بل تشمل أيضاً الرموز السياسية.

والقصد من الرمز السياسية: هذه الأشياء التي تستخدمها الدول والحكومات ككيانات سياسية كرموز للكرامة والقداسة، مثل: العلم، ونشيد الوطني، وتواريخ الأعياد والاحتفالات الوطنية (ستراتيجيكس نت 2022).

لذلك يقصد من السياسة العامة الرمزية: خلق واستخدام الرموز التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الاحساس بالولاء الوطني وتدفع المواطنين لتقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ماهو نفيس في سبيل رقعة الوطن(المنوفي 1987).

وعلى رغم وجود عدد غير متناهي من الرموز التأريخية والثقافية والشعبية التي تستخدم بين المجتمعات من قدم الزمان حتى الآن، لكن يوجد الرموز الحديثة أو الجديدة متعلقة بحكومة كأداة بيد النظام السياسي للإهتمام أو التوجيه أو تربية الناس على سلوك معين، مثل: علامات المرور، الزي الرسمي العسكري، زي الحكام، زي العروس وخاتم الزواج، كل هذا الرموز عبارة عن اهتمام السلطة لغرض ترسيخها كشيء ذي فائدة ومعنى وتسهم في خلق الثقافة المطلوبة(المنوفي 1987).

وفقاً لهذا التعريف، فإن السياسة العامة الرمزية هي إحدى الوسائل المتاحة للحكومة لتعزيز سياساتها من خلال دعم الرأي العام، خاصة في أوقات الأزمات حيث تلجأ الحكومات إلى الرموز الوطنية لمقاومة التهديدات. يمكن القول بأن توظيف الرموز سياسياً عملٌ هادف يستهدف الحفاظ على الثقافة الوطنية وتقوية الوحدة الوطنية أو تحشيد جماعات معينة، أي نقل المعاني والقيم بين الأجيال المختلفة. من الجدير بالذكر أن هناك اختلافاً في المجتمعات حول السياسة الرمزية، خاصة في المجتمعات متعددة المكونات، لأن إحدى سمات هذه المجتمعات عدم التوافق حول الرموز أو على الأقل حول غالبيتها.

وتكمن أهمية السياسة العامة الرمزية في أنها غير مادية، أي أن نتيجة السياسة العامة الرمزية ليس لها منتج ملموس في أغلب الأحيان كمثل؛

السياسة العامة التوزيعية والاستخراجية، أو السياسة العامة التنظيمية، ولكنها مرتبطة بالقيم الدلالية للمواطنين، والتي غالباً ماتنعكس في السلوك السياسي لدى الافراد والجماعات والمكونات في المجتمع(أندرسون 1998). ولاتأتي الرموز من فراغ، بل تتعلق بسيكولوجيا الأفراد وسلوكهم وبمنظومة تصوراتهم وانطباعاتهم، وكذلك بسياقات جماعة من الجماعات، أو دولة من الدول، أو أمة من الأمم، وحيث أنه لايمكن إدراك دلالة الأشياء والعلاقات إلاّ من خلال استعمالاتها (ستراتيجيكيس نت2022).

يرى بعض الباحثين، أن تعزيز الرمزية الوطنياتية يقود إلى تدعيم أسس الدولة المعنوية في الشعور الجمعي، ممَّا يعزز قدرة النظام السياسي على استخدام الدعم المعنوي من المجتمع للنجاح بسياسته، وتدعيم قدرته على الوفاء بالتزاماته فيما يخص الأمن الوطني(المرش2022).

ويعتقد بعض الآخر من الباحثين أن الدولة تقوم على وحدة القيم، والرموز هي أهم القيم المكونة للدولة والتي تكرسها دساتير الدول(المرش2022). وفي هذا الصدد يشير عالم اجتماع أمريكي تالكوت بارسونز (1902-1979)، إلى أهمية وجود مجموعة من القيم والمَعايير تمكن أعضاء المجتمع من تحديد أهداف عامة، والمشاركة في حزمة من المبادئ الأخلاقية تحكم العلاقات فيما بينهم(Ovink 2016) .

لذلك من المهم دراسة القيم التي تصبح رموزاً في السياسة العامة. فعندما تتبنى الحكومة رمزاً معيناً، فإنها تدعم البرنامج والفكر والأيديولوجيا المرتبطة به من خلال مؤسسات متخصصة مثل: التعليم والإعلام ودور العبادة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

يمكن تصنيف أنواع السياسة العامة الرمزية إلى مستويين رئيسيين::

1- المستوى الوطني أو البيئة الداخلية، ومن ابرزها كما يلي (المنوفي 1987و المرش 2022):

علم الدولة، النشيد الوطني، رموز البطولة والحكمة التي يتضمنها تأريخ الأمة لاستنهاض العزائم، والتغلب على مشاعر الأحباط التي تتولد في ركاب الأزمات، الأعياد الوطنية، نصب فنية، نمط العمارة، وأسلوب اللبس، الأسماء، الفنون، الموسيقى، الشعر، الإستعراضات العسكرية، التمثال، ومظاهر قوة الدولة وهيبتها عطلة عامة رسمية.

2- المستوى العالمي أو البيئة الخارجية، مثل (الفهداوي2016):

السلام، العدالة الإجتماعية، الإتفاقات الدولية لتحريم الحروب وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها.

فضلاً عن تنوع الرموز السياسية داخلياً وعالمياً، توجد رموز دينية وثقافية مشتركة عابرة للحدود تُوحد أو تُميز المجتمعات، مثل: مكة المكرمة وشهر رمضان والحج للمسلمين، والقدس للديانات السماوية الثلاث، ونوروز للشعب الكوردي، وقدسية الماء للصابئة المندائية، وجبل شنگار للإيزيديين، وجبل شنروى للكاكائيين، ويوم الأحد للغربيين، وغيرها من الرموز المتنوعة عبر ثقافات العالم. على الرغم من طبيعتها غير المادية، توجد خلافات كثيرة حول السياسة العامة الرمزية، خاصة في الدول غير المتجانسة قومياً بسبب عدم الاتفاق على هذه السياسات.

على سبيل المثال في العراق، منذ سقوط نظام البعث (2003)، لم يُشرع قانون العيد الوطني في البرلمان. ففي 2020 وافقت حكومة الكاظمي على اعتماد 3 أكتوبر يوماً وطنياً (ذكرى خروج العراق من الانتداب البريطاني 1932)، لكن لم يُشرع رسمياً رغم إعلانه عطلة. سابقاً، اعتمد

البعث يوم 17 يوليو 1958، وأعلن بول بريمر يوم 9 أبريل 2003 عيداً وطنياً، لكن لا يوجد إجماع بين القوى السياسية حول العيد والنشيد والعلم. من الجدير بالذكر أن 3 أكتوبر يصادف وفاة الرئيس جلال الطالباني، مما أثار معارضة لاختيار هذا التاريخ (وزارة خارجية العراقية 2022).

ويتواجد النشاط الرمزي في أي نظام سياسي بلا استثناء وغالباً ما يعمل كاستعراض للسلطة القائمة التي تسعى لتأسيس شرعية مشتركة اجتماعياً من أجل منع محاولات التشويه وسد الفجوات المعرفية. وأحياناً تكون السياسة العامة الرمزية علامة على تأكيد الذات وفصل الأطراف عن بعضها البعض، فمثلاً قمة مجموعة الثماني(G8–Group of Eight) تعد علامة على وجود عدد من الدول القوية التي تختلف عن الدول الأخرى (شبكة النبأ 2022).

يمكن التعرف على صناعة الرموز السياسية وتعميمها عبر الدستور والقوانين والقرارات الحكومية والمناهج والبرامج الثقافية وغيرها من الوسائل الرسمية. وعندما تصبح هذه الرموز جزءًا من سياسة الدولة، تكتسب طابعًا إلزاميًا يفرض على الأفراد اتباعها، مما يجعلها أداة لتحقيق الاستقرار السياسي، خصوصًا في الدول متعددة الأعراق.

في بلد مثل نيوزيلندا، على سبيل المثال، تم وضع معاهدة وايتانغي لعام(1840) بين الماوري والتاج للاتفاق على منهج يتضمن رموزاً بين الجانبين، ويجادل المعلقون بأن افتراض وجود شعبين وثقافتين وترسيخها في منهج التربية والتعليم يفرط إلى حد كبير في تبسيط واقع المجتمع النيوزيلندي، وعلى الرغم من هذه التعقيدات تنقل بيانات السياسة التعليمية

رسالة أسطورية حول "شعبين"، أي سرداً مجموعتينٍ متميزتين ثقافياً وعرقياً في نيوزيلندا(MEGAN LOURIE, 2015).

إن استخدام الرموز لا يتوقف على مجال السلام والتعليم فقط، ولكن هناك العديد من الأمثلة على استخدام الرموز في مجال الهجمات والحملات العسكرية وساحات المعركة، وذلك لخلق الشرعية والدعم الاجتماعي للحروب رغم خسائرها. على سبيل المثال: في2 أغسطس/آب 2022، قتلت الولايات المتحدة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، الذي تصنفه الولايات المتحدة منظمة إرهابية، حيث قتلته بصاروخ (هيلفاير، Hell Fire – بمعنى نار جهنم) من منزله في أفغانستان (washintonpost 2022).

وتأتي تسمية هذه العملية العسكرية في وقت يرتبط فيه مفهوم "نار جهنم" بالأدب الإسلامي لا بالأدبيات العسكرية الأمريكية، وذلك في محاولة لكسب تأييد الرأي العام الأمريكي، في ظل الحملات العسكرية الخارجية التي أصبحت محل جدل بين الأحزاب السياسية والمواطنين داخل البلاد (Frank & Marie 2003).

تنعكس السياسة العامة الرمزية أيضاً في أداء الحكومة في مجالات الفن والتخطيط الحضري، والتماثيل، والمعالم الأثرية. ومن خلال أدوات الهندسة المدنية، تسهم الحكومة في تشكيل المظهر البصري للمدن والمناطق، وهو ماقد يُوظف أحياناً بطريقة تؤدي إلى محو ثقافي أو إلى ممارسة شكلك من أشكال الحرب الثقافية، إذ يمكن أن تستخدم الفنون والعمارة لفرض رموز معينة تتعارض أحياناً مع الهوية الثقافية الحقيقية لسكان المدينة، الامر الذي قد يُشكل مساساً بمبادئ التعددية والديمقراطية.

لذلك، من الضروري أن يسهم الفن العام والهندسة المعمارية وسائر أشكال التعبير الرمزي، في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المدينة، ويمكن مفتاح تحقيق هذا التماسك في الايمان بقدرة الفن العام، أو العمليات التي يتم من خلالها إنتاجه، على خلق شعور بالاندماج عبر الرمز المشتركة، كما ينبغي أن يكون الفن العام قادراً على توليد إحساس بالانتماء والملكية، بما يعزز العلاقة بين المواطنين يصوغ والمساحات الحضرية، ويمنح هذه الفضاءات معنى يتجاوز البعد المادي، بوصفها أماكن تُسهم في تشكيل الذات والهوية (Sharp 2005).

لذلك نرى أنه عندما تستولي قوات الاحتلال على منطقة أو مدينة، إحدى خطواتها هي محو الرموز الواضحة والمعالم التاريخية؛ لأننا نراها عدواً لماضيها. وعندما احتلت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على محافظة موصل في شمال العراق، كانت إحدى مهامها الأولى تدمير التماثيل والأعمال الفنية التاريخية في متحف المدينة، لأن هذه الرموز كانت رموز حضارية لأهل البلد لم يكن داعش جزءاً أصلياً من ذلك التاريخ (البشارة 2022).

وجدير بالذكر أن "الديمقراطية (2024 security) كطريق للتماسك الاجتماعي الذي، على الرغم من الاختلافات، يمارس دوراً في التقريب بين المواطنين والشعور بالأمان من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرمزية وهناك أمثلة على بلدان ديمقراطية مثل؛ سويسرا وفنلندا والنرويج، والتي على الرغم من التنوع العرقي واللغوي لسكانها، أقامت الاستقرار والأمن من خلال ترسيخ الديمقراطية لاحترام الاختلافات في السياسات العامة لحكوماتهم، على عكس الدول غير الديمقراطية.

فمثلاً هناك أربعة لغات رسمية معترف بها دستورياً في سويسرا هي؛ الالمانية والفرنسية والايطالية فضلاً عن الرومانشية (الدستور السويسري، المادة 4). ونصت المادة 18 من دستور سويسرا على أن: "يكفل الدستور حرية استخدام أية لغة"، ومع ذلك، فإن دستور بلد مثل: سوريا، حيث الأمة الكوردية هي أحد مكوناتها الرئيسية، لا يذكر اللغة الكوردية، إذ تنص المادة 4 من الدستور على ما يلي: " اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة" (دستور الجمهورية السورية، المادة 4). ويعترف دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالفارسية فقط كلغة رسمية، ولا يذكر اللغة الكوردية كلغة رسمية لقومية كبيرة في ايران بعد الفارسي، ولكنه يسمي اللغات المحلية، كما هو مذكور في المادة 15من الدستور:" اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة لشعب إيران هي الفارسية. ويجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية" (دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية، المادة 15) وتنص دستور جمهورية تركيا 2017 على ما يلي: " دولة تركيا، بأمتها وأراضيها، كيان غير قابل للانقسام، ولغتها هي اللغة التركية" (دستور الجمهورية التركية، المادة 3).

بناءً على ما سبق، ينبغي لصانعي السياسات العامة مراعاة دور الرموز في تعزيز التماسك الاجتماعي لتجنب الانقسام وإضعاف السياسة الوطنية.

الفرع الثاني: السياسة العامة الرمزية ودورها في الاستقرار السياسي

إن تنفيذ السياسة العامة (Output) قد يفضي إما إلى استجابة إيجابية (Feedback)من الخاضعين لها، أو إلى رفض وعدم رضا. وهنا يبرز دور السياسة العامة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي.

فالرموز تسهم في التماسك الاجتماعي عند توظيفها بحكمة وديمقراطية كما في حالة سويسرا، غير أن استخدامها لا يكون ديمقراطيًا دائمًا من قبل الحكومات.

بدلاً من ذلك، تتبع الحكومات غير الديمقراطية أحياناً سياسات غير متكافئة ومتساوية بطريقة ما، يصنعون السياسة على أساس عدم المساواة بين الرموز، مما يؤدي إلى عواقب سلبية ويؤدي إلى عدم المساواة بين المواطنين وعدم الاستقرار السياسي في نهاية المطاف. لإنها تساهم في تعزيز الشعور بالوطنية وتجنب المشاعر الإقليمية واللجوء إلى حماية الوطن من خلال خلق مواقف متساوية بين الرموز المختلفة.

أن الرموز هي مجموعة من المعايير التي تنتج وتدعم معنى النظام الاجتماعي والسياسي ويؤثر ذلك على التربية والتعليم الرسمى والتنشئة الاجتماعية (المعموري، 2022)، بحيث يسمع المواطنون يومياً المعاني الرسمية للحكومة من خلال الرموز، ومن هنا يأتي الجدل حول "المساواة" بين الرموز، سواء أكانت الحكومة تعد الرموز متساوية أم أن هناك اختلافات ومحظورات.

ومن المهم تقدم بعض الأمثلة عن تنفيذ السياسة العامة الرمزية في بعض من البلدان بهدف معرفة دور السياسة العامة الرمزية في الاستقرار السياسي. على سبيل المثال: عدم المساواة في الحقوق في جمهورية

الإسلامية الايرانية بسبب الرموز، وهذا التفاوت ناتج عن السياسة العامة الرمزية، مثل: المواطنون الكورد على الرغم من امتلاكهم للهوية الرسمية– الإيرانية، إذا استوفوا جميع المتطلبات؛ لايزالون غير قادرين على أن يصبح رؤساء بسبب الاختلاف "المذهب"، بينما المذهب موضوع رمزي وشعائري في الإسلام، وليس موضوعاً عقائدياً أساسيا. وتنص المادة 115، من الدستور الإيراني على ما يلي: "الرئيس يجب ان يكون منتخبا من بين الشخصيات الدينية والسياسية الحائزة على المؤهلات الآتية: يكون منحدراً من أصل ايراني؛ ايراني الجنسية؛ ذا ادارة وحنكة ناجعة حسن السلوك امينا معتقدا بالمبادئ الاساسية للجمهورية الاسلامية الإيرانية والمذهب الرسمي للبلاد" (دستور الجمهورية الإيرانية، المادة 115)، في حين غالبية الكورد في البلاد هم من السنة، ووفقاً للدستور، فإن المذهب الرسمي للدولة حسب الدستور هو "المذهب الجعفري الاثنا عشري" (دستور الجمهورية الإيرانية، المادة 112).

ومن جانب اخر، حُرم الكورد في سوريا من الجنسية بقرار سياسي، فإن الكورد السوريين الذين تم حرمانهم من الجنسية بموجب الإحصاء 1962 يعانون الحرمان من أبسط الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية فضلاً عن الإقتصادية؛ بل إن البعض منهم اتى الى هذه الدنيا وفارق الحياة فلم يدرك معنى المواطنة ودون أن يفلح في الحصول على الجنسية السورية أو على شهادة ولادة أو شهادة وفاة (مركز سوريون من اجل الحقيقة والعدالة 2018).

هذه علامة على عدم المساواة بين قوميتين مختلفتين في دولة واحدة بسبب الإختلافات الثقافية، وليس بسبب شروط المواطنة أو الخصائص البشرية.

وفي بلد مثل تركيا، يُظهر تسييس الرموز وعدم المساواة ووضع الرموز والأصفار لعلامات مختلفة أنه أدى إلى خلق عدم المساواة، بحيث تعود الجذور التاريخية لعدم المساواة الرمزية في تركيا إلى ستمائة عام، من ناحية الملابس، على سبيل المثال، صدر مرسوم عثماني من القرن السادس عشر، يحظر على اليهود والمسيحيين ارتداء العمائم، لقد أُمروا بارتداء قبعات – كان على اليهود ارتداء قبعات حمراء والمسيحيون يرتدون قبعات سوداء في ظل الجمهورية التركية، ومع ذلك، حاولت الدولة توحيد جميع شعبها تحت غطاء الرأس والشعر المشترك للجميع (Aykut 1999).

ويمكن قياس درجة أهمية العمامة، أو غيرها من أغطية الرأس، التي تُحمل في حياة الرجل من خلال حقيقة أنها استمرت في تمثيله حتى في الموت. لقد تغير اهتمام الدولة بالرموز بمرور الوقت، فمنذ القرن التاسع عشر ومابعده ظهرت هذه التغييرات في الخلافة العثمانية، حتى قيام الجمهورية العلمانية في 1923، لا يزال شعر الوجه واللحية رمزاً سياسياً في تركيا، على سبيل المثال: 16 وزيراً في حكومة رجب طيب أردوغان يحلقون شواربهم على غرار الرئيس، هذا على الرغم من أن القوميين المتطرفين يتخذونشارب بشكل القمر، رمزاً للقمر في العلم التركي ويتزايد التركيز على أنماط اللحية وشارب في تركيا بعد انقلاب 2016 كرمز سياسي (2022 raseef22.net).

وبعد غزو العراق عام 2003 وتشكيل الحكومات العراقية المنتخبة، فشلت الحكومة مرات في تمرير قانون لتحديد أيام العطل الرسمية للبلاد، وذلك بسبب الاختلافات بين المكونات المختلفة في العراق بشأن تخصيص

بعض مناسبات معينة للعطلات الرسمية (الشيرازي، بلا تأريخ). من المهم أن نلاحظ أن العراق كان لديه نظام عطلة رسمية منذ عام 1922، بعنوان (نظام العطلات الرسمية لسنة 1922 (قاعدة التشريعات العراقية 2022) ولكن بعد 100 عام، أدت القانون العطلات الرسمية رقم (١٢) لعام ٢٠٢٤ محلاً لخلافات وتفاسير المختلفة من قبل المكونات العراقية.

وتمارس السياسات العامة الرمزية الديمقراطية من قبل الحكومات التي تحترم الرموز المختلفة دوراً في الحفاظ على الاستقرار السياسي، بينما تؤدي السياسات القمعية إلى الانقسام الداخلي. والعراق كواحد من الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، بحسب اراء بعض من الباحثين، تسبب عدم وجود سياسة ديمقراطية تقوم على المواطنة في حدوث انقسامات داخلية.

في حين ستصل ثقة الجمهور في الحكومة في النرويج، وهي دولة متعددة الأعراق، إلى 77 بالمائة، في عام 2021، مما يشير إلى أن النرويجيين يثقون في المؤسسات العامة، وهذا يرجع إلى سياسة النرويج للمساواة في السياسة العامة للرموز والقيم الإجتماعية (Anistratenko2020)

ومن جانب الاخر على مدى اكثر من 100 عام من تاريخ الدولة العراقية، جرت محاولات عديدة لتحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي من خلال حل قضية الكوردية، وعلى الرغم من وجود بنود الدستورية من 1958 وما بعد ولكن دون نتائج فعلية، حتى بعد الدستور لعام 2005، استمرت المشاكل بين اقليم كوردستان و حكومة الاتحادية على المشاكل التي بعضها تتعلق باسياسات العامة الرمزية، مثل: اللغة،

والتعليم، والايام العطلات الرسمية وجملة من المواضيع الاخرى (دستور الجمهورية العراقية، المادة 4).

إن اهتمام السلطات بأي رمز والعمل على الهيمنة على الرموز الأخرى، يؤدي إلى سياسة عدم المساواة والتمييز، التي لا تتمتع بشرعية شعبية؛ بل تعتمد على القوة، هذه السياسات تشجع المواطنين على النأي بأنفسهم عن العملية السياسية و روح المواطنة.

ويعد تنفيذ السياسة العامة الرمزية غير العادلة أحد أشكال التمييز والهجوم على حقوق الإنسان المدنية والسياسية المحترمة دولياً. كما تنص المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حول المساواة وعدم التمييز من قبل الدول الأطراف فى المعاهدة "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب" (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1976، المادة 2).

من خلال ماتقدم من سابق وصلنا الى إن تنفيذ السياسة العامة الرمزية كوظيفة حكومية يسهم في الاستقرار السياسي سلباً أو إيجاباً، ما يتطلب مراعاة البنية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ورغم أن نتائجها المادية محدودة، فإن أثرها في الاستقرار كبير، خصوصاً في الدول متعددة الأعراق وغير الديمقراطية. فالسياسة الرمزية وسيلة لتحقيق المنافع والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتجسيد الوحدة الوطنية، لكن سوء

استخدامها قد يؤدي إلى التفكك وعدم الاستقرار. ومن ثم، تحتاج الدول المتنوعة عرقياً إلى إدارة رشيدة للرموز لضمان أن تكون أداة للتلاحم لا للتقسيم، إذ إن اختلاف الرموز السياسية على أسس اجتماعية ودينية وثقافية ينعكس بعمق على الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: واقع السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان – العراق 1992-2023

يهدف هذا المطلب إلى دراسة واقع السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان– العراق وفقاً للمراحل التأريخية التي تعبر عن العمر الزمني لحكومات الإقليم تقسم هذه المرحلة الى الفرعين؛ االأولى تمتد من تشكيل أول حكومة في اقليم كوردستان 1992حتى 2006 (أربعة حكومات موحدة ومقسمة)، والثانية تبدأ من ٢٠٠٦ إعاده توحيد الإدارتين فى اربيل و السليمانية (حكومة الخامسة) وتطبيق الدستور العراقي لإول مرة بعد انتفاضة ١٩٩١ في اقليم كوردستان– العراق، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: واقع الساسات العامة الرمزية في اقليم كوردستان – العراق 1992حتى 2006

بين عامي 1992 و2006 كانت مرحلة مبكرة للسياسات العامة الرمزية في إقليم كوردستان، إذ طغت سياسة الحرب على السلام، مما أضعف دور المؤسسات الرسمية في صياغتها وتنفيذها. وستتم دراسة هذه المرحلة عبر محاور ومراحل متعددة كما يلي:

أولاً: واقع السياسات العامة الرمزية في اقليم كوردستان – العراق 1992 حتى 1996

كانت فترة ١٩٩٢-١٩٩٦ بداية البدء عمل حكومة في اقليم كوردستان (الحكومة الأولى)، ووجدت برامج عديدة حاملة بأحلام الثورة التي حاولت الاحزاب السياسية تحويل هذا البرامج الى البرلمان لصنع السياسة العامة الرمزية بهدف تمجيد الرموز ثورة الكوردية ومساهمة هذا الرموز في خلق نمط معين لتفكير الشعب الكوردي تجاه السلطة والتجربة الجديدة النابعة من تضحيات الثورة. لذلك عمل برلمان وحكومة اقليم كوردستان في هذه الفترة على جملة من المشاريع والقوانين والقرارات في مستويات عدة لصنع السياسات العامه الرمزية في اقليم كوردستان، الذي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1- واقع السياسة العامة الرمزية على المستوى القانوني والمؤسساتي

من السمات السياسية لإقليم كوردستان بعد انتفاضة 1991، إنشاء عدة مؤسسات سياسية لم تكن موجودة من قبل. وكانت هذه المؤسسات جديدة بطبيعتها وبرامجها وأنشطتها، وكان بعضها يهدف إلى خلق احترام لرموز الأمة الكوردية. وأهم القوانين والمؤسسات التي تم تشريعها وتأسيسها في إقليم كوردستان كمؤسسات رسمية لإظهار احترام الرموز وتندرج ضمن فئة السياسات الرمزية العامة، مثل(صالح 2015):

1- قانون تكريم البيشمركة، بموجب قانون رقم (9) في عام 1992.

2- قانون رقم (16) إسترجاع الممتلكات المصادرة بسبب اختلاط أصحابها مع حركة التحرير الكوردستانية فى عام 1992.

وكان القانونان من أهم السياسة العامة الرمزية في تلك الفترة، حيث عكست رموزاً ثورية محظورة سابقاً.

وعلى الرغم أنه منصباً رسمياً من ضمن السلطة التنفيذية أما حاولو الاحزاب الجبهة الكوردستانية لترميز منصب رئيس اقليم كوردستان كرمز لكفاح الحركة الكوردية (قانونی هەڵبژاردنی سەرکردەی بزوتنەوەی رزگاریخوازی کورد 1992) لكن في الواقع، لم تتشكل مؤسسة قائد حركة تحررية الكوردية بسبب الصراع بين الاحزاب السياسية وخاصة الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. وكان الخلافات بين الأحزاب السياسية على رمز رئيس الحركة التحررية لشعب كوردستان، ولقد أثرت على السياسات العامة لإقليم كوردستان، حيث ترك المؤسسات الرسمية في الإقليم غير متوازنة قانونياً حتى الانتخابات الرئاسة في الاقليم عام 2005.

وإلى جانب هذه القوانين صدرت عدة قرارات تشريعية في برلمان كوردستان عام 1992 أدت إلى ترميز عدة قضايا، منها:

– قرار رقم (37)، /اعتبار يوم 16/آذار يوماً للشهيد تخليداً لذكرى ضحايا جريمة قصف حلبجة (هەڵەبجە) الشهيد بالسلاح الكيمياوي في 1988/3/16 (برلمان كوردستان 2023).

– قرار رقم (5) إقرار تحديد يوم 5/آذار/1991 يوماً لبداية إنتفاضة شعب كوردستان– العراق بموجب قرار رقم (5) من 28 كانون الثاني 1993و إقرار يوم 20/آذار يوماً لإنتصار إنتفاضة شعب كوردستان– العراق.

– قرار رقم (9) شمول البيشمركة الذين إشتركوا في المسيرة البارزانية البطولية للفترة من (1945–1958) بأحكام قانون تكريم البيشمركة رقم (9) لسنة 1994(پەرلەمان1994)

– قرار رقم (47)، تحديد الأعياد الدينية والمناسبات واليوم القومي للمسحيين في اقليم كوردستان الذي تتضمن ستة مناسبات مختلفة، مثل: عيد ميلاد المسيح (عليه السلام) الايام من 25 و26 كانون الاول من كل سنة، والعيد الكبير ــ ثلاثة ايام، وعيد الصعود ــ يوم واحد. والمناسبات والعطلة الرسمية للآشوريين، مثل: الاول من نيسان لكل سنة يعتبر رأس السنة الاشورية، وعيد (نوسەر ـ ديل) يوم واحد، ويعتبر 7/آب من كل سنة، يوما للشهيد الاشوري ويكون يوم حداد قومي لهم (برلمان 1993)

وساهمت القرارات التشريعية بتحريك الحكومة لاجراء الخطوات التنفيذية بهدف تنفيذ القرارات وهذه الاجراءات خلقت واقعاً جديداً باتجاه بروز الرموز الجديدة وزوال الرموز القديمة.

2– واقع السياسة العامة الرمزية على المستوى الثقافي:

شهدت الفترة من 1992 حتى 1996 عدة سياسات عامة رمزية في مجال الثقافي وإن كان ذلك بمستوى ضعيف نسبياً، في مستوى ضعيف، فمن بين 46 قانوناً أصدرها من قبل برلمان كوردستان في هذه الفترة، وحدد قانون وزارة التربية والتعليم رقم (4) بدايات خطوة حكومة الاقليم في مجال تطبيق السياسة العامة الرمزية على المستوى الثقافي، وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون إجرءات في هذا السياق ومن أبرز الأمثلة على ذلك (قانونى وەزارەتى پەروەردە، 1992، العدد 4):

– اللغة الكوردية يجب أن تكون لغة التعليم الرسمية في جميع المراحل الدراسية.

– تدريس لغات المكونات في إقليم كوردستان في مناطقهم الخاصة وذلك ضمن المرحلة الابتدائية.

جاءت هذه السياسات في وقت كانت اللغة الكوردية تتعرضت لإضعاف وحظر من قبل الحكومة العراقية في عهد نظام البعث، وحيث تم تعليق جميع الاذاعات والمراكز الثقافية الآشورية والسريانية الكلدانية والأرمنية والتركمانية في العراق بعد السبعينيات من القرن الماضي (صدقي 1992).

إلى جانب هذه السياسات العامة الرمزية، مهّد انتهاج السياسات الديمقراطية في اقليم كوردستان الطريق لظهور وتطور العديد من الرموز الثقافية الأخرى، مثل المطبوعات المحلية المستقلة باللغة الكوردية والمكونات الأخرى في إقليم كوردستان، وارتداء الملابس الوطنية والمحلية، وكانت حرية الفنانين في الغناء والأناشيد والمنحوتات واللوحات والعديد من المجالات الأخرى التي كانت محظورة سابقاً، مما يعني قبول الرموز غير الرسمية من قبل الحكومة بسبب تطبيق المبادئ الديمقراطية، والتي دخل بعضها فيما بعد إلى المجال الرسمي مثل يوم الرسمي للزي الكوردية، ومناسبات المكونات الاخرى التي تعيش في إقليم كوردستان.

ثانياً: واقع السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان – العراق 1996حتى 1998.

كانت الفترة ما بين 1996-1998 فترة الاقتتال الداخلي في اقليم كوردستان– العراق وتبعاتها، والتي انعكست على واقع السياسات العامة الرمزية في إقليم كوردستان فقد أدى الانقسام الحكومي، ومن ابرز ملامح هذا الواقع على نحو الاتي:

أولاً: واقع السياسة العامة الرمزية على مستوى القانوني والمؤسساتي

على المستوى القانوني والمؤسساتي في هذه المرحلة، كانت من أصل 22 قانوناً أصدرها برلمان كوردستان في الأعوام الثلاثة: 1996 و1997 و1998، هناك سبعة قوانين جديدة فقط، أما البقية فكانت تعديلات وتمديدات وتعليقات القوانين السابقة على مستوى الاقليم و العراق. القوانين تختص بالمؤسسة العامة للشهداء الذي استحدثت حسب القانون رقم (4) في عام1997 (موقع برلمان كوردستان، 2023). في البداية، كانت هذه المؤسسة (المؤسسة العامة للشهداء) تغطي فقط شهداء الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وفي محافظة السليمانية، كانت هناك مؤسسة شهداء شعب كوردستان تحت سيطرة حكومة السليمانية، التي تضم شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني والأحزاب الأخرى المتحالفة مع الحزب في المنطقة.

أصدر برلمان كوردستان خلال هذة الفترة عدة قرارات تشريعية حددت بعض من المناسبات والاحتفالات الرسمية وخرجت إلى حيز التنفيذ كرمز سياسي، مثل:

1- قرار رقم (1) فى عام 1997، إعتبار يوم 3/14 من كل سنة يوم مولد الزعيم الخالد "مصطفى البارزاني" عطلة الرسمية (برلمان 1997) .

2- قرار رقم (2) فى عام 1997، تكون الإحتفالات الرسمية والشعبية في إقليم كوردستان بمناسبة عيد نوروز لمدة ثلاثة أيام إعتباراً من 3/21 من كل سنة(برلمان 1997)

3- قرار رقم (7) فى عام 1997، تعليق صورة الزعيم البارزاني الخالد في جميع الدوائر والمؤسسات الرسمية في الإقليم (برلمان 1997)

هذا فضلاً عن إبراز بعض من الرموز الحزبية من قبل الاحزاب السياسية في أماكن العامة، مثل:

أ- تعليق صور الرؤساء الاحزاب والشهداء في الأماكن العامة الحكومية من قبل الاحزاب السياسية كالسيطرات ونقاط التفتيش.

ب-اطلاق بعض الاسماء على الشوارع والاماكن العامة بأسم الرموز الحزبية.

ج- نصب تذكاري لبعض الشخصيات.

د - الاحتفالات الوطنية التي تنسجم مع مصالح الاحزاب.

وعلى الرغم أن القرارات البرلمان لا تزال سارية المفعول، إلا أنها لم تطبق على مستوى الاقليم منذ ذلك الحين وحتى الآن بشكل رسمي باستثناء ذكرى الانتفاضة ونوروز، ولم تُعد أي منها رمزاً وطنياً عامة في إقليم كوردستان، بل على العكس من ذلك، فقد مُنعت خلال الاقتتال الداخلي وبعدها في المؤسسات العامة الحكومية صورة مصطفى البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني الراحل في حكومة السليمانية، كما مُنعت صورة جلال طالباني، رئيس حركة التحرريـة الكوردية في حكومة السليمانية انذاك في اربيل. في الوقت نفسه، في كل عام بين عامي 1996 و1998، عندما نشرت الأحزاب والحكومات في السليمانية وأربيل خطابات وبيانات بمناسبة انتفاضة 1991، تم استخدام هذا اليوم التاريخي، الذي كان رمزاً مهماً للشعب الكوردي المهاجمة بعضهم البعض.

ثانياً: واقع السياسات العامة الرمزية على مستوى الثقافي

لم تشمل السياسة العامة الرمزية في هذه الفترة أي مستوى آخر من مستويات المجتمع باستثناء قطاع التعليم في المدارس، بل على العكس

من ذلك، شهدت هذه االمرحلة تراجعاً في الرموز وتقسيمها بشكل تقليدي بين الإدارتين في السليمانية وأربيل.

وكانت وسائل الإعلام الحزبية المتحاربة تهاجم بعضها البعض رموز بعضها البعض التي أصبحت رموزاً وطنية بموجب القوانين والقرارات، مثل؛ البرلمان والحكومة والمحاكم والبيشمركة والثورة والقمصان الحمراء والسوداء والعديد من الرموز الأخرى.

ولذلك فإنه من المستحيل في هذه المرحلة تحديد أي سياسة عامة رمزية نفذتها الحكومة لتوحيد الشعب الكوردي وكسب الدعم والشرعية من الشعب، بل على العكس من ذلك، كانت الحكومتان في أربيل والسليمانية تعملان على تنفيذ برامجهما الحزبية. وهاجم قادة الأحزاب السياسية المتحاربة من خلال خطاباتهم الحماسية في المناسبات العامة، رموز بعضهم البعض وجميع المؤسسات التي سبق أن أشاروا إليها بالرموز الوطنية مثل: البيشمركة والوحدة والبرلمان والقانون حتى وصل الى الخصوصيات العائلية.

ثالثاً: واقع السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان – العراق 1998 حتى 2006

نتيجة لاتفاق واشنطن للسلام بين الطرفين المتحاربين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني،كانت لهذه الفترة بداية عملية السلام في اقليم كوردستان، كان برلمان كوردستان (ممدد فترة) تعمل بشكل أحادي في أربيل حتى تم توحيده في عام 2001، لذلك، خلال هذه الفترة، اهتمت المؤسسات الرسمية في إقليم كوردستان بإعادة التنظيم القانوني والمؤسساتي بعد الحرب أكثر من اهتمامها بالسياسات

الرمزية، من الممكن ن تشير الى بعض من السياسات في هذا المجال على مستوى:

1- واقع السياسة العامة الرمزية على مستوى القانوني والمؤسساتي

في هذه المرحلة وبهدف الترميزالسياسي لعدة مناسبات خاصة في حياة الشعب كوردستان في الإقليم، اتخذت حكومة إقليم كوردستان خلال الفترة 1998-2006 عدة اجراءات نحو إصدار القوانين وإنشاء المؤسسات لرموز الشعب الكوردي، مثل (برلمان كوردستان 2023)

أ- قانون رقم (14) لسنة 1999، قانون علم إقليم كوردستان- العراق.

ب- قانون رقم (17) لسنة 2003، يكون يوم 2003/4/9 يوم تحرير العراق من النظام الدكتاتوري القمعي، عطلة رسمية في إقليم كوردستان - العراق.

ج- قانون رقم (8) لسنه 2004، خاص باستحداث وزاره الشهداء والمؤنفلين.

أدت هذه القوانين الثلاثة إلى إرساء عدة سياسات عامة رمزية في إقليم كوردستان، كان من أبرزها قانون علم كوردستان، الذي جاء ليملأ الفراغ الرمزي الذي عاشه الاقليم في هذا المجال منذ تأسيس حكومة إقليم كوردستان عام 1992. كما شكل استحداث وتوحيد وزارة الشهداء كمؤسسة مخصصة للشهداء وضحايا الأنفال رمزاً مؤسسياً مهماً آخر، باعتبار أن هؤلاء الشهداء الذين يعدُون رموزاً للنضال والتضحية والثورة في تاريخ إقليم كوردستان.

تعد عطلة التاسع من نيسان من كل عام، والتي ترمز إلى سقوط النظام الدكتاتوري لصدام حسين، السياسة العامة الرمزية الوحيدة في إقليم كوردستان ذات الصلة بالدولة العراقية، وهو ما يعكس العلاقة غير المستقرة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية العراقية منذ عام 2003.

على الرغم من وجود القوانين الثلاثة التي تشير إليها اعلاه، توجد أربعة قرارات تشريعية في هذا المجال، هي:

– قرار رقم (1) في عام 1998، إعتبار يوم (3/5) من كل عام – يوم بدء إنتفاضة شعب كوردستان عطلة رسمية في اقليم كوردستان.

– قرار رقم (2) في عام 1998، اعتبار يوم 3/11 من كل عام – يوم اتفاقية (11) آذار (اتفاقية بين الثورة الكوردية والحكومة العراقية العام (1970) عطلة رسمية في الأقليم.

– قرار رقم (10) لعام 1999، إعتبار يوم 18 شباط من كل عام في إقليم كوردستان– العراق يوم الطلبة و الشباب.

– قرار رقم (48) لسنة 2004، تحديد يوم (12/17) من كل سنة يوم رفع علم كوردستان، ويوماً للأم في إقليم كوردستان.

تعكس هذه القرارات أزمة رمزية سياسية في إقليم كوردستان؛ فبالرغم من صدور قانون علم كوردستان في عام 1999، إلا أن القانون نص على ضرورة إصدار مجلس الوزراء لائحة تنفيذية لتطبيقه، وهو ماتم لاحقاً عبر قرار تشريعي أكد تنفيذ القانون وحدد يوماً رسمياً لرفع العلم كوردستان(قانون علم كوردستان 1999) . ومع ذلك على الرغم من أن يوم الطالب في إقليم كوردستان لم يصبح رمز سياسي جامه لطلبة الاقليم، إذ أن تاريخ 17 من شباط، هو في الأصل تاريخ تأسيس منظمة جماهيرية

طلابية تابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني (اتحاد طلبة كوردستان)، ولايمثل يوماً وطنياً عاماً لجميع الطلبة. أما بالنسبة اليوم الانتفاضة و ١١من اذار، ولايوجد خلاف واضح حول رمزيتها سياسياً ويفتخر بها الشعب الكوردي.

2- واقع السياسة العامة الرمزية على مستوى الثقافي

لم تتخذ السياسة العامة الرمزية على المستوى الثقافي أي خطوات عملية في هذه المرحلة، التي تُعرف بمرحلة إعادة توحيد المؤسسات المنفصلة لكل من حكومتي أربيل والسليمانية. وفي المقابل، تم الاهتمام على تنفيذ سياسات عامة رمزية على المستويين المؤسسي والقانوني. كانت خطواته في إضفاء الطابع الكوردي على المنهج الدراسي، ومحاولاته لدمج الرموز الوطنية ضمن المحتوى التعليمي، من أبرز السياسات العامة الرمزية الثقافية خلال تلك الفترة.

يتضح مما تقدم أن السياسة العامة الرمزية كانت خلال الفترة، 1992إلى 2006، في حالة من التأسيس والانحلال والتقلب، ولم تتمكن من تحقيق رسالتها الأساسية. بل على العكس، ساهمت الأحزاب السياسية في توليد نوعٍ من السخرية تجاه الرموز الوطنية، مما أفقد قيمتها الرمزية في الوعي العام.

الفرع الثاني: واقع السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان - العراق 2006حتى2023

تختلف هذه الفترة الزمنية في واقع السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان عن المراحل السابقة، وذلك بسبب تطبيق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وما تبعه من تطبيع للعلاقات الدستورية والقانونية مع الحكومة

الاتحادية. ومع ذلك تراجعت صياغة وصنع السياسة العامة الرمزية في هذه المرحلة سواء على مستوى القانوني والمؤسساتي أو على المستوى الثقافي. ونظراً لقلة السياسة العامة الرمزية وضعف نضج وفاعلية ثقافة صنعها في إقليم كوردستان، ستتناول الفرع المرحلة الممتدة من عام 2006 الى 2023 على مستويين الآتية:

أولاً: واقع السياسة العامة الرمزية على المستوى القانوني والمؤسساتي 2006حتى2023

حاول صانعوا السياسات العامة فى اقليم كوردستان التركيز على بعض من الرموز التي من الممكن من خلالها تساهم في توحيد وتشجيع قيم المواطنة وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات الأخرى وتحقيق الاستقرار السياسي، لذلك قام برلمان كوردستان كإحدى الجهات الرسمية لصنع السياسات العامة، بتشريع القوانين وقرارات تشريعية عدة بهدف صنع السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان، ومن ابرز القوانين والقرارات مثل (موقع برلمان كوردستان، 2023):

1- قانون رقم (11) لسنة 2011 قانون امتيازات السجناء والمعتقلين السياسيين الكوردستانيين.

2- قانون رقم (13) لسنة 2012 عدم مسؤولية المساهم في الحركة التحررية لشعب كوردستان . العراق جزائياً ومدنياً.

3- قانون رقم (6) لسنة 2014 قانون اللغات الرسمية في إقليم كوردستان . العراق.

4ـ- قانون رقم (5) لسنة 2015 قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان – العراق.

5- قانون رقم (12) لسنة 2021 قانون الأوسمة والميدالية في إقليم كوردستان – العراق.

وجملة من القرارات التشريعية الصادرة من قبل برلمان كوردستان، مثل:

أ- قرار رقم (8) لسنة 2008، تحديد يوم (16 نيسان) من كل عام في اقليم كوردستان– العراق يوماً للبيئة.

ب- قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨، اعلان الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكوردي في العراق جرائم ابادة جماعية (جينوسايد) و جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب.

ج- قرار رقم (6) سنة 2010، تحديد رأس السنة والاعياد الخاصة بالعطلة الايزيدين.

د- قرار تحديد يوم (2014/8/3)، يوماً للإبادة الجماعية (genocide) للإيزيديين.

هـ- قرار رقم (23) 2014، تسمية محافظة حلبجة عاصمة للسلام في كوردستان – العراق.

و- قرار رقم (1) لسنة 2020، أيام المناسبات الرسمية للمكون التركماني في إقليم كوردستان– العراق.

ز- قرار رقم (4) لسنة2021، اعتبار يوم (22) نيسان، من كل عام يوماً للصحافة الكوردية.

ونتيجة للمعلومات الواردة أعلاه، يمكننا أن نستنتج أنه في أكثرمن ثمان سنوات في إقليم كوردستان، تم إصدار خمسة القوانين و سبعة القرارات تشريعية تتعلق بترميز الأحداث والتضحيات وابراز المحطات السياسية والمناسبات الدينية والقومية، على سبيل المثال:

– إحياء ذكرى المآسي والنصر الوطنية مثل؛ الابادة الجماعية وحماية المكونات.

– ترسيخ واحترام المناسبات الدينية والاجتماعية لمكونات اقليم كوردستان– العراق، كالكلدان والآشوريين والتركمان والمكونات الدينية مثل: الايزيديين والمسيحيين.

– تكريم وتقدير الأشخاص الذين قاتلوا في ثورة شعب كوردستان مثل: البيشمركة والسجناء السياسيين وذوي الإعاقة في الثورة.

هذا الى جانب خطوات اخرى لترميز بعض المناسبات التي تتعلق بتأريخ نضال الشعب الكوردي مثل: يوم الصحافة الكوردية وعيد النوروز، ويوم الزي الكوردي في 10 من آذار/ مارس، كل سنة.

وفي ضوء هذه القوانين والقرارات، تقوم الحكومة بصفتها الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة، باتخاذ الخطوات والبرامج للاهتمام بالسياسات العامة الرمزية المعتمدة في اقليم كوردستان، مثل (حكومه إقليم كوردستان 2023):

– تحديد أيام العطل الرسمية لمناسبات معينة وهي17 يوماً في السنة.

– تحديد أيام المناسبات الرسمية وهي 22 مناسبة رسمية.

ومن بين العطلات الرسمية في إقليم كوردستان الذي يتكون من 17 يوماً، سبعة من الايام العطلة حدد القانون والقرارات من قبل برلمان كوردستان و 10 يوم اخر منها تحدد حسب قرار الحكومة الفيدرالية، أي: عطلات وطنية في جميع أنحاء العراق، مثل عيد المولد النبوي (محمد) صلى الله عليه وسلم، وعيد العمال العالمي وعاشورا.

تجدر الإشارة الى أن من بين 17 يوماً من العطل الرسمية، تسعة منها مرتبطة بالجانب الديني وسبعة منها يتعلق بالجانب الوطني والقومي، ويوم واحد منها مناسبة عالمية، وهو اليوم العالمي للعمال. أما بشأن المناسبات الرسمية، ووفق التقويم السنوي المعتمد لحكومة إقليم كوردستان – العراق، يبلغ عددها 22 يوماً، جميعها تتعلق بإحياء ذكرى أيام النصر والمآسي أوبالاعتزاز الشعب الكوردي بنفسه والاحتفال بالأعياد الدينية.

وعلى المستوى المؤسساتي وتطبيق القوانين والقرارات التشريعية الصادر عن لبرلمان كوردستان والأوامر الحكومية تم استحداث بعض المؤسسات الخاصة للاهتمام بالرموز على الصعيد السياسي، والديني، والاجتماعي لشعب كوردستان والمكونات المجتمعية التي تعيش في إقليم كوردستان، والغرض من استحداث هذه المؤسسات بهدف ترسيخ روح المواطنة والحد من مظاهر الانقسام الداخلي، ولعلَّ من أبرزه:

– تحديد مقاعد كوتا للمكوّنين المسيحي والتركماني ستة مقاعد للمسيحيين وخمسة للتركمان فى برلمان كوردستان.

– تعين وزير مختص بشؤون المكونات في التشكيلة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان–العراق.

– وجود مديريات عامة للتعليم السرياني والتركماني في وزارة التربية ووجود مدارس خاصة بهذين النمطين من التعليم.

– وجود الأقسام الخاصة بالمكونات المسيحي والتركماني في وزارة الثقافة والشباب.

– وجود المديريات معنية بالشؤون الدينية للمكونات في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ومع ذلك تهتم حكومة إقليم كوردستان بسياساتها العامة برموز المكونات، على سبيل المثال: ترفيع المستوى الإداري وتحويل الوحدة الإدارية إلى مستوى أعلى للمناطق التي تقطنها فيها المكونات المسيحية مثل: رفع المرتبة الإدارية لناحية عينكاوة إلى بلدة (قضاء)، وذلك عقب زيارة قداسة بابا الفاتيكان إلى إقليم كوردستان في عام2021 (گولان ميديا 2023).

ثانياً: واقع السياسة العامة الرمزية على المستوى الثقافي 2006 حتى 2023

تعمل الحكومات على ترسيخ الرموز البلاد بطرق عدة من أجل إبرازها والاهتمام بها، إحدى الطرق من أكثرها تأثيراً وفاعليةً هي مناهج التعليم التي تشمل شريحة واسعة من المواطنين وتؤثر فيهم بشكل مباشر من خلال التربية والتعليم المنهجي والمستمر.

قامت حكومة إقليم كوردستان– العراق باستبدال الكتب المدرسية وأعادة طبعها على مراحل متعددة منذ سقوط نظام البعث في عام 2003 وحتى الوقت الحاضر. وقد دفعت هذه الخطوة صانعي السياسات العامة في إقليم إلى إيلاء اهتمام خاص بالرموز السياسية للبلاد في صيغ متنوعة من صور وكتابة وقصص ونقلها للأجيال القادمة.

ويتكون نظام التعليم في إقليم كوردستان، بعد مؤتمر عام 2007 من ثلاث حلقات أساسية، تليها المرحلة الإعدادية، تتكون الحلقة الأولى من الصفوف 1–3، والحلقة الثانية من الصفوف 4–6، والحلقة الثالثة من الصفوف من 7 إلى 9، بعد هذه الحلقات الثلاث، تبدأ المرحلة الإعدادية بفروعها المختلفة، ومن أبرز التغييرات التي دخلت على المناهج الدراسية: إدخال حصص جديدة من المواد مثل؛ الإبادة الجماعية للكورد، حقوق

الإنسان، يركز كلا الدرسين على رموز الشعب الكوردي كالضحايا والشهداء، وتهدف إلى تعزيز الهوية، وتوسيع المدارك الفكرية وربط التعليم بالواقع الثقافي والاجتماعي للإقليم. ولمزيد من التوضيح، سنستعرض بعض الكُتب المنهجية في الحلقتين الثانية والثالثة إضافة إلى المرحلة الإعدادية، كنماذج لعرض واقع الرموز السياسية في مجال التعليم من إقليم كوردستان–العراق. ولمزيدٍ من التفاصيل، يُرجي الرجوع إلى الجدول رقم (1):

الجدول الرقم (1)

واقع السياسة العامة الرمزية في مناهج التعليم في إقليم كوردستان–العراق

المرحلة الدراسية	اسم المنهج	نوعية الرموز	سنة الطبع والصفحة
الصف الرابع الأساسي	اللغة الكوردية	القومي، الديني، الجغرافي، الشخصيات السياسية، الضحايا والشهداء	2016
الصف الرابع الأساسي	الإجتماعيات	الأعياد القومية والمدن التأريخية القديمة، والمدن المضحية، والمناسبات	2016
الصف السابع الأساسي- الدراسة الكوردية- الجزء الثاني	اللغة العربية	الاعياد القومية، العلم	2015
الصف السابع الأساسي	الاجتماعيات	تأريخ الشعوب القديمة في كوردستان، الاماكن الأثرية والتراث الديني والقومي.	2022
الصف السابع الأساسي	التربية الاسلامية	ذكر اسماء الشخصيات الدينية الكوردية	2022
الصف العاشر الاعدادي (الأدبي والعلمي والمهني والمعاهد)	الابادة الجماعية للشعب الكوردي	ذكر وابراز تضحيات الشعب الكوردي بسبب جرائم الإبادة الجماعية؛ مثل: (التعريب، التهجير، الأنفال، القصف الكيمياوي ... الخ)	2015
الصف العاشر	اللغة والأدب	تأريخ الأدب الكوردي القديم،	2022

الاعدادية	الكوردي	تأريخ النشر الكوردي، دور الصحافة الكوردية	
الصف العاشر الاعدادي – الادبي	تأريخ الحضارات	حضارة كوردستان	2022
الصف العاشر الاعدادي (الأدبي والعلمي والصناعة والمعهد)	التربية لاسلامية	قادة الكورد علم كوردستان والتعايش معاً	2022

الجدول من إعداد الباحث، إعتماداً على المصادر التالية:

- لیژنەیەك لەوەزارەتی پەروەردە،(2022) پەروەردەی ئیسلامی، چ 6. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان.49 و 89 و90.
- پشدەری، قادر محمد و ئەوانی تر،.(2022). مێژووی شارستانیەتەکان. و: لیژنەیەك لە و.پەروەردە، چ17. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان، ص7-27.
- شاڵی، عەبدوڵڵا و ئەوانی تر. (2022). زمان و ئەدەبی کوردی. چ15. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان، ص66-95 و101-104.
- حمد امین، ویسی صالح و ئەوانی تر. (2015) جینۆسایدی گەلی کورد. چ3. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان، ص 7-89.
- عبدالرحمن، عبدالله و ئەوانی تر. (2022). پەروەردەی ئیسلامی، وەرگێڕانی صادق عثمان عارف، چ7. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان. ص 64.
- لیژنەیەکی هاوبەش لە زانکۆکانی هەرێمی کوردستان و وەزارەتی پەروەردە. (2022). بابەتە کۆمەڵایەتییەکان. چ16. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان. ص50-58 و62-79.
- لجنة مشتركة من وزارة التربية بالتعاون مع فريق شريكة جيوبروجيكتس التعليمية. (2015). ط.4 اربيل: المديرية العامة للمناهج والمطبوعات، ص120 و 130.
- لیژنەیەك لە وەزارەتی پەروەردە. (2016) بابەتە کۆمەڵایەتییەکان، چ12. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان. ص31 ، 38 و 50-70 .
- لیژنەیەك لە وەزارەتی پەروەردە.(2106). خوێندنەوەی کوردی، چ9. هەولێر: بەڕێوەبەرایەتی گشتیی پڕۆگرام و چاپەمەنییەکان. 18، 20 ،36 ، 46 ، 58 ، 72 ، 80.

هذه الرموز التي تم ذكرها في المناهج التدريسية في إقليم كوردستان، تعمل على زيادة الوعي بين الاطفال والشباب بأهمية الرمز السياسي بوصفه دافعاً لتشجيع روح المواطنة والانتماء الوطني والتقليل من بعض المظاهر:

1- تصاعد معدلات هجرة الشباب الى الخارج البلاد.

2- تواجد عدد كبير من الأطفال والمراهقين في التظاهرات والاحتجاجات في إقليم كوردستان، حتى تصل الى قيام الأطفال والمراهقين بالهجوم على المؤسسات الحكومية العامة احراقها في السنوات الماضية بين 2006-2023 في حلبجة وكرميان والسليمانية.

3- تزايد ظاهرة الارتباط والإنتماء للقبائل والعشائر والمذاهب والطوائف الدينية بدلاً على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

4- اتساع حدود الفعاليات والاحتفالات والمناسبات السنوية والفصلية ذات طابع العشائرية والمناطقية وتزايد مشاركة المسؤولين الحزبيين والحكوميين فيها، مما يعزز الولاءات دون الوطنية.

في هذا السياق، يمكننا القول أن تأثير الجماعات الدينية الفرعية لا يزال واضحاً، فقد شهد عام 2020، دخول آلاف المواطنين الأجانب من أتباع الطريقة الدرويشية من إيران إلى إقليم كوردستان– العراق، دون جوازات سفر أو التزام بالإجراءات القانونية والصحية آنذاك بسبب وباء كوفيد-١٩، وذلك لحضور جنازة زعيم طائفتهم الذي تُوفي الولايات المتحدة ولم تتمكن قوات الأمن وحرس الحدود في إقليم كوردستان منع هذا التدخل (رووداو نت 2023).

ويتضح مما تقدم أنه وعلى الرغم من وجود السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان بوصفها مُقرة بقانون ومرسوم، إلا أنها لم تتحول إلى ثقافة وطنية قادرة على توحيد صفوف الشعب الكوردي بشكل فَعال؛ بسبب محاولات الأحزاب السياسية الحاكمة إلى إبقاء الرموز الحزبية في صدارة على حساب الرموز الوطنية، على سبيل المثال: بالإضافة إلى يوم شهداء كوردستان (16آذار)، يحتفل الاتحاد الوطني الكوردستاني بيوم الشهداء

الخاص به في (21 كانون الأول)، بالإضافة إلى نصب الشهداء في العاصمة اربيل افتتح الحزب الديمقراطي الكوردستاني متحف البارزاني الوطني. وقد ظهر تقليد جديد بين الأحزاب الحاكمة يتمثل في إنشاء منظمات ومؤسسات خيرية باسم الرموز السياسية، مثل منظمة بارزاني الخيرية، منظمة مام (نسبة الى جلال الطالباني رئيس العراق الراحل)، منظمة شهيد عطا (ابن رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي– محمد الحاج محمود) وتفضيل الرموز غير الرسمية على الرموز الوطنية العامة.

المطلب الثالث: السياسة العامة الرمزية ودورها في الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان – العراق 1992-2023

إن لكل فعل يصدر عن النظام السياسي رد فعل، ووفقاً النظرية النظم لـ(ديفيد ايستن) فإن السياسة العامة الرمزية تُعد من مخرجات النظام التي تُنفذ من قبل الحكومة. إن رد الفعل تجاه هذه السياسة في ما تحدثه من نتائج التي من المفترض تسهم في الاستقرار السياسي. ومن هنا تبرز أهمية هذا بإن السياسة العامة الرمزية قد ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان أم لا، وعلى أي مستوى تحقق ذلك. ولغرض دراسة ذلك لابد تقسيم المطلب إلى فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: على مستوى المؤسسي

يهدف حكومة إقليم كوردستان في إطار السياسة العامة الرمزية، إلى توجيه اعمالها نحو تطبيق خطوات عملية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1992 حتى عام 2023. وقد تمثل الهدف الأساسي من هذه السياسات في إستحداث مؤسسات جديدة تملأ الفراغ الرمزي الذي عاشته الشعب الكوردي قبل إنتفاضة عام 1991، فضلاً عن بناء ثقافة وطنية

جديدة تستند إلى ذاكرة الجماعية للشعب الكوردي، بما يعزز الشعور بالهوية والانتماء.

لذلك قامت اقليم كوردستان بسن جملة من القوانين والقرارات التشريعية كأساس لخلق الرموز السياسية بهدف اكتساب الولاء الجماهير ومساندة حكومة من اعمالها، لكن السياسة العامة الرمزية اخفق في بعض النواحي ونجحت في نواحي اخرى وسنقوم بعرض أبرز اخفاقات ونجاح على مستوى المؤسسي، كالتالي:

أولاً: أهم مساهمات السياسة العامة الرمزية فى تحقيق الاستقرار السياسي

ينفذ إقليم كوردستان مجموعة من السياسات التي أسهمت في ترسيخ ما يُعرف بالسياسات الجامعة تجاه المكونات غير الكوردية، وقد ساعدت هذه التوجهات على تحقيق قدر من الاستقرار السياسي في الإقليم، ومن أبرز مخرجات هذه السياسات:

1- ضمان الحقوق السياسية للمكونات، من خلال تأسيس الاحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات وتولي المناصب السياسية.

2- ضمان نيابة المكونات في مجالس التشريعية بتخصيص مقاعد "كوتا"، في برلمان كوردستان ومجالس المحلية منذ 1992وحتى عام 2023.

3- ضمان المشاركة في السلطة التنفيذية واستحداث وزارة خاصة بشؤون المكونات ضمن التشكيلة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان2019.

4- إهتمام بخصوصيات الجغرافية للمكونات بإنشاء وحدات إدارية في المناطق التي تقطنها المكونات.

5- ضمان الحقوق المدنية من خلال استحداث محاكم مختصة بشؤون الأحوال المدنية للمكونات.

6- ضمان الوصول أبناء المكونات الى مناصب القانونية بتعين القضاة في السلك القضائي.

انعكست هذه السياسات بصورة ايجابية وأسهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان، وقد نجح الإقليم في هذا الجانب من خلال التصدي لمحاولات استغلال المكونات لزعزعة الاستقرار السياسي. كما التزم إقليم كوردستان فعلياً بالاستمرار في تبني السياسات الجامعة تجاه مختلف المكونات، بما يعزز التعايش والسلم المجتمعي(رئاسة إقليم كوردستان 2024).

فضلاً عن نجاح السياسة العامة الرمزية التي انتجها إقليم كوردستان تجاه المكونات، هناك استحقاقات اخرى على المستوى المؤسسي، ترتبط بالهوية الوطنية لشعب كوردستان داخل الإقليم، على سبيل المثال:

أ- الالتزام باحترام المشاركين في ثورة شعب كوردستان من1961 ومابعده، وتكريمهم ومكافأتهم.

ب- رفع علم كوردستان رسمياً، وتحديد يوم سنوي 12/17 للاحتفال به.

ج- إنشاء مؤسسة خاصة تُعنى بشؤون شهداء والمؤنفلين الشعب الكوردي.

د- اعتماد عيد نوروز ورأس السنة الكوردية كعطل رسمية، إلى جانب اعتماد التقويم الكوردي في المراسلات الحكومية.

هـ- تخصيص يوم سنوي لإحياء ذكرى مجازر الإبادة الجماعية "الأنفال" في كوردستان.

و- إعلان مدينة حلبجة عاصمة للسلام.

ز– ترسيم اللغة الكوردية كلغة رسمية، إلى جانب لغات المكونات الأخرى حسب القانون.

ح– اعتماد يوم انتفاضة شعب كوردستان 3/5 في كل السنة، عطلة رسمية في الإقليم.

ط–إعلان يوم 9 نيسان عطلة رسمية، كونه يوافق سقوط النظام العراقي في عام 2003.

إلى جانب ماسبق، أفرزت السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان مخرجات أخرى ساهمت في سد الفراغ الرمزي السياسي لشعب كوردستان، وأسس لبنية رمزية تهدف إلى توحيد الصف الكوردي وتدعيم لأستقرار السياسي في الإقليم. على سبيل المثال، وجود درجة أعلى من التوافق المجتمعي حول عيد نوروز باعتباره رأس السنة الكوردية ورمزاً من رمزو الهوية القومية، رغم ما يُثار أحياناً من انتقادات حول الأسطورة التي تُشكل خلفية هذا العيد.

ثانياً: أبرز مظاهر إخفاق السياسة العامة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي

على الرغم من النجاحات التي حققتها السياسة العامة الرمزية، إلا أن هناك مواطن ضعف ماتزال قائمة، وقد ساهمت بدورها في إضعاف الاستقرار السياسي وتعميق الإنقسامات بين المكونات الشعب الكوردي، ومن ابرز هذه الاخفاقات مايأتي:

– عدم تأسيس مؤسسة رئاسة إقليم كوردستان خلال الفترة من 1992إلى2005.

– عدم إقرار النشيد الوطني بشكل القانوني.

– عدم الالتزام بقانون "يوم الشهيد" في 16 آذار من كل عام.

– عدم التزام المؤسسات التعلمية ومنظمات الطلابية بإحياء "يوم الطلبة" في 17 شباط.

– عدم التزام الحكومة إدارة السليمانية بعطلة يوم وفاة مصطفى البارزانى خلال الفترة انقسام الحكومة.

وذلك على الرغم من استمرار بعض الاخفاقات التي حالت دون تحول السياسة العامة الرمزية إلى رمز وطني جامع يُمثل جميع مكونات شعب كوردستان.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من استخدام النشيد الوطني الكوردستاني "ئەی رۆقیب" في المناسبات الرسمية واعتراف رئاسة الإقليم والحكومة والبرلمان به، لاتزال هناك خلافات قائمة بشانه بين الأحزاب السياسية الكوردية، خاصة الاحزاب ذات التوجه الاسلامى، بالإضافة إلى بعض المكونات غير الكوردية. ونتيجة لذلك، لم يتم حتى الآن إقرار قانون رسمي للنشيد الوطني في اقليم كوردستان (شارپرێس نت 2023).

لايزال الخلاف قائماً بين الاحزاب السياسية في إقليم كوردستان بشان النشيد الوطني "ئەی رەقیب" حيث تقدمت بعض الأحزاب الاسلامية بطلب لتغييره، رغم وجود مشروع قانون منذ عام 2014 لإقراره رسمياً في البرلمان. وقد امتد هذا الخلاف إلى الشارع والجمهور وحتى إلى المؤسسات التعليمية، نتيجة غياب التوافق السياسي بين القوى المختلفة. وينطبق الأمر ذاته على "يوم الطلبة" و"يوم الشهيد"، إذ خُصّصت هذه المناسبات من قبل برلمان كوردستان كرموز سياسية تهدف إلى بناء ذاكرة جماعية. ومع ذلك، لا يزال هناك جدل قائم بشأن مدى الالتزام الرسمي والمجتمعي بإحيائها.

تُعد إحدى الإخفاقات الرئيسية للسياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان– العراق، أنها ترتبط بشكل شبه كامل بالماضي، دونأ، تمتد تأثيراتها إلى الحاضر أو المستقبل. ويشكل هذا الارتباط أحد أبرز العوائق أمام صانعي السياسة العامة، إذ إنهم غالباً ما يُخفقون في تجسيد الرموز السياسية وتعميق أثرها في وجدان الجيل الجديد، الذي لم يعش أحداث الماضي.

ونتيجة لذلك يظهر نوع من الفجوة أو التباين في النظرة إلى الرموز السياسية بين الجيل الحاضر ومؤسسات الدولة، حيث يُنظر اليها من قبل الشباب على أنها الرموز تُستخدم فقط للتمجيد والتفاخر، دون أن تعكس أحلامهم الحاضرة أو المستقبلية. وتبدو هذه الفجوة أكثر وضوحاً لدى ذوي ضحايا، وخاصة من المتضررين من حملات الأنفال أو ضحايا الأسلحة الكيميائية، إذ سجلت بعض الحالات التي رفضت فيها عائلات الضحايا مشاركة المسؤوولين الحكومية في إحياء ذكرى هذه المناسبات.

وفي 16 آذار (مارس) 2006، تظاهر عدد من مواطني مدينة حلبجة، في الذكرى السنوية للهجوم الكيماوئي الذي استهدف المدينة عام 1988، وهو اليوم الذي يُعد رسمياً "يوم الشهيد" في إقليم كوردستان، جاءت التظاهرة احتجاجاً على حضور المسؤولين الحكوميين والحزبيين، وأسفرت عن إحراق النصب التذكاري للشهداء، إضافة إلى وقوع قتلي وجرحى نتيجة الاشتبكات. وفي حادثة مشابهة تعكس استمرار الخلاف بين بعض فئات المجتمع والمؤسسات الرسمية، قام ذوو ضحايا حملات الأنفال في نيسان/ أبريل 2022 بطرد وزير الشهداء والمؤنفلين من بلدة جمجمال أثناء إحياء مناسبة 14 نيسان، والتي يُعرفها برلمان كوردستان بيوم البيئة. وقد جاءت هذه الحادثة تعبيراً عن رفض الأهالي لما اعتبروه

تجاهلاً لمطالبهم واحتياجاتهم، واستخداماً رمزياً لمناسباتهم دون إجراءات فعلية ملموسة (رووداونت 2023).

انطلاقاً من الوقائع والأحداث التي شهدها إقليم كوردستان، يمكن القول إن السياسة العامة الرمزية في اقليم كوردستان لم تقم بدور فعال في خلق بيئة سياسية داعمة للاستقرار السياسي، ولا في تعزيز الرضا الشعبي تجاه أداء الحكومة. خاصة في مايتعلق بتكريم الضحايا الذين يُنظر إليهم كرموز للنضال القومي الكوردي.

الفرع الثاني: على مستوى الثقافي

مارست السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان على صعيد الثقافي دروها في الاستقرار السياسي، وذلك من خلال القوانين والقرارات التي تعكس عن برنامج الحكومة واهتمامها بالرموز السياسية الوطنية، مع مراعاة ثقافة مكونات المجتمع. ولتوضيح دور مخرجات السياسات في الاستقرار السياسي، لابد من التعرف على أبرز النجاحات والاخفاقات، وذلك على الآتي:

أولاً: النجاحات

1- تغير جميع المناهج الدراسية إلى اللغة الكوردية.

2- إقرار اللغة الكوردية كلغة رسمية في إقليم كوردستان.

3- الاعتراف بلغات مكونات إقليم كوردستان وتدريسها بلغاتها الأصلية.

4- تخصيص يوم للزي الكوردي.

5- اعتماد يوم للصحافة الكوردية.

6- تحديد رأس السنة، ويوم الشهداء، والمناسبات الثقافية الرسمية للمكونات.

7- تنظيم المناسبات الخاصة، وضمان حماية المناسبات الدينية والثقافية بمكونات إقليم كوردستان.

8- ضمان حقوق النشر بلغة المحلية للمكونات.

وقد جلبت هذه الجوانب وغيرها في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان، إذ ساعدت على منع الانقسامات الداخلي والعنف الديني، ولهذا يُشار إلى إقليم كوردستان، بخلاف العديد من بلدان المنطقة، بوصفه منطقة للتسامح والسلام والتعايش.

ومن أبرز الأدلة على احترام التنوع والرموز الدينية في إقليم كوردستان، وجود ثماني ديانات ومعتقدات دينية، جميعها مرخصة ومنظمة بموجب القانون، وتعمل تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان. وتدار نشاطاتها ضمن مديرية واحدة تُعرف باسم (مديرية التعايش الديني). ويضم الإقليم أكثر من 5800 مسجد وجامع، و145 كنيسة، و400 معبد ديني تمثل مختلف الأديان والمعتقدات (حكومة إقليم كوردستان 2023).

إن الاعتراف الرسمي بالتنوع الديني والرموز الدينية، وضمان احترام الثقافات الدينية، ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي. وتُعد هذه من النقاط الإيجابية للسياسات العامة الرمزية في اقليم كوردستان، إذ تمثل استجابة للبيئة الداخلية، وفي الوقت ذاته استجابة للبيئة الخارجية، كما تُعد وسيلة للابتعاد عن التدخل الخارجي من قبل الأطراف الاقليمية والدولية. لأنه خلال أكثر من 30 عاماً من عمل حكومة لإقليم كورستان، لم تسجل أي سياسة عامة مجحفة من قبل السلطات الرسمية في الإقليم تجاه المكونات.

ثانياً: الاخفاقات

رغم النجاحات التي حققتها السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان، إلا أنها شهدت بعض الإخفاقات وعدم تحقيق لأهدافها في عدد من المحطات، ومن أبرزها مايأتي:

1- ضعف تنفيذ القوانين والقرارات.

2- غلبة الطابع الاحتفالي على ممارسات الرمزية.

3- هيمنة الاحزاب وضعف المؤسسات الرسمية.

تمثل أولى هذه الإخفاقات في ضعف تنفيذ القوانين والقرارات ذات الصلة بالسياسة العامة الرمزية، حيث بقي العديد منها في إطار النصوص دون تفعيل فعلي على أرض الواقع، على سبيل المثال: يوم صحافة الكوردية، تنفيذ القانون اللغة الكوردية. أما الإخفاق الثاني فيتمثل في غلبة الطابع الاحتفالي على الممارسات الرمزية، إذ اقتصرت العديد من السياسات على إحياء المناسبات والفعاليات الشكلية دون أن تُترجم إلى سياسات مستدامة تعزز التعايش والتعددية، مثل: يوم الزي الكوردي، الأيام مختصة بامناسبات المكونات. بالإضافة إلى ذلك، تعاني السياسة الرمزية من هيمنة الأحزاب على المشهد العام وضعف دور المؤسسات الرسمية.

من خلال ما تقدم في العرض والتحليل، يتّضح أن السياسة العامة الرمزية في إقليم كوردستان لعبت دورًا محوريًا في ترسيخ الاستقرار السياسي، خاصة في ظل بيئة اجتماعية متعددة. فقد ساهمت هذه السياسات في تعزيز الهوية الكوردستانية الجامعة دون إقصاء المكونات الأخرى، من خلال الاعتراف الرسمي بالتنوع الثقافي والديني، وضمان ممارسة الشعائر والطقوس بحُرية، وتكريس رموز وطنية مشتركة.

كما أن هذه السياسة الرمزية شكلت استجابة فاعلة للبيئة الداخلية، بتخفيفها من حدة التوترات والانقسامات المحتملة، وفي الوقت ذاته مثلت أداة مهمة لمخاطبة البيئة الخارجية، من خلال تقديم الإقليم كأنموذج للتسامح والتعايش، وبالتالي تقليل فرص التدخلات الإقليمية والدولية

الاستنتاجات:

بعد إتمام بحثنا، توصلنا إلى عدة استنتاجات، منها:

– هناك طرق عديدة للتدخل الحكومة في المجتمع. وتُعدّ السياسة العامة إحدى الوسائل التي يمكن أن تستخدامها الحكومة لتحقيق أهداف النظام السياسي.

– إن السياسة العامة الرمزية في المجتمعات متعددة الأطياف، إن لم تُطبّق بحكمة، قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، كما هو الحال في العراق وتركيا وإيران وسوريا.

– خلال أكثر من 31 عاماً (نطاق الزمني للدراسة) من حكم إقليم كوردستان، أصدر الإقليم العديد من القوانين والقرارات لملء الفراغ الرمزي الذي نشأ بعد سقوط النظام، بهدف جذب الدعم الشعبي للحكومة وتحقيق الاستقرار السياسي.

– حالت الاقتتال والنزاعات الحزبية دون تطبيق أمثل للسياسات العامة الرمزية في إقليم كوردستان.

– حقق إقليم كوردستان نجاحاً ملحوظًا في السياسة العامة الرمزية على مستوى مختلف الطوائف الدينية والعرقية في المجتمع.

– ساعدت السياسة العامة الرمزية حكومة إقليم كوردستان على تحقيق قدر من الاستقرار السياسي، وإن كان محدوداً إلى حدٍّ ما.

– وفي المستقبل، من المهم إجراء بحوث تهدف إلى الكشف بتطوير سياسة عامة رمزية في إقليم كوردستان، بحيث تكون استجابة فعالة للتطلعات الجيل الحالي من المجتمع الكوردي وتسهم في تجاوز الخلافات الداخلية.

المصادر باللغة العربية :

1. دستور الجمهورية العراقية 2005.
2. دستور السويسرى 1999.
3. دستور الجمهورية السورية 2012.
4. دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية 1989.
5. دستور الجمهورية التركية 2017.
6. دستور جمهورية الإسلامية الايرانية 1989.
7. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1976.
8. قانون رقم (14) علم كوردستان، 1999.
9. برلمان، العدد (27) . 15 نيسان 1997.
10. برلمان، العدد (28) . 20 تموز 1997.
11. برلمان، العدد (53) . 24 تشرين الثاني 1999.
12. برلمان، العدد (34) . 31 آذار 1998.
13. برلمان، العدد (45). 5 تشرين الأول 1999.
14. برلمان، العدد (19). حزيران 1994.
15. برلمان، العدد (7). 14 كانون الثاني 1993.
16. الشيرازي، اية الله العظمى الإمام السيد محمد الحسيني. ب.ت . *عيد الغدير أعظم الأعياد في الإسلام*. الكويت: الهيئة العلمية فى حوزة الرسول الأعظم.
17. بركات، على أسعد. 2019 . *علم الأجتماع*. سوريا: منشورات وزارة التعليم العالي-جامعة الشام.
18. المنوفي، كمال. 1987. *اصول النظم السياسية المقارنة*. كويت: الربيعان للنشر والتوزيع .
19. اندرسون، جيمس. 1998. *صنع السياسات العامة*. ترجمة :عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة.
20. عبد المرش, حيدر. 2022 . *السياسات الرمزية والدولة*. بغداد: سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط .

21. الفهداوي. فهمي خليفة. 2016. *السياسات العامة منظور كلي في البنية والتحليل* . عمان: دار المسيرة .
22. الحسين، أحمد مصطفى. 2002. *مدخل إلى تحليل السياسات العامة*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Constitution of the Republic of Iraq, 2005.
2. Swiss Constitution, 1999.
3. Constitution of the Syrian Arab Republic, 2012.
4. Constitution of the Islamic Republic of Iran, 1989.
5. Constitution of the Republic of Turkey, 2017.
6. Constitution of the Islamic Republic of Iran, 1989.
7. International Covenant on Civil and Political Rights, 1976.
8. Law No. (14) on the Flag of Kurdistan, 1999.
9. Parliament, Issue (27), April 15, 1997.
10. Parliament, Issue (28), July 20, 1997.
11. Parliament, Issue (53), November 24, 1999.
12. Parliament, Issue (34), March 31, 1998.
13. Parliament, Issue (45). October 5, 1999.
14. Parliament, Issue (19). June 1994.
15. Parliament, Issue (7). January 14, 1993.
16. Al-Shirazi, Grand Ayatollah Imam Sayyid Muhammad al-Husseini. n.d. Eid al-Ghadir: The Greatest of Holidays in Islam. Kuwait: The Scientific Authority of the Hawza of the Great Prophet.
17. Barakat, Ali Asaad. 2019. Sociology. Syria: Publications of the Ministry of Higher Education - Al-Sham University.
18. Al-Manoufi, Kamal. 1987. Principles of Comparative Political Systems. Kuwait: Al-Rabeean Publishing and Distribution.
19. Anderson, James. 1998. Public Policy Making. Translated by: Amer al-Kubaisi. Amman: Dar al-Masirah.

20. Abdul-Marsh, Haider. 2022. Symbolic Politics and the State. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning Publications Series.
21. Al-Fahdawi, Fahmi Khalifa. 2016. Public Policies: A Holistic Perspective on Structure and Analysis. Amman: Dar Al-Masirah.
22. Al-Hussein, Ahmed Mustafa. 2002. An Introduction to Public Policy Analysis. Amman: The Scientific Center for Political Studies.